

بناء مؤشر للاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

سمير فخري نعمة و شلير مصطفى محمد و هيفي عزيز صبري

كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة زاخو ، إقليم كردستان - العراق.

تاريخ الاستلام: 2023 تاريخ القبول: 2023 تاريخ النشر: 2023 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1260>

الملخص:

تعد عملية تقويم الاداء الاقتصادي والمالي الخطوة الاساسية في تحقيق الرفاهية من خلال النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد ، لذا فان الاهتمام بموضوع الاستدامة المالية غير النفطية من اولويات البلدان الريعية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية ، لما لهذا الموضوع من اهمية وانعكاس في تمويل الانفاق العام بمعزل عن الايرادات النفطية تحسباً لتغيرات اسعار النفط عالمياً ، لذا نسعى الى بناء قاعدة انتاجية لاقتصادنا خارج القطاع النفطي بشكل عام وقطاع السلع المتاجر بها بشكل خاص بهدف نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من خلال المساهمة الحقيقية للقطاعات الاقتصادية في مكونات هذا الناتج مع التركيز على الانفاق الاستثماري في تمويل الناتج غير النفطي والاخذ بنظر الاعتبار الاولويات التي تحقق القيمة المضافة لتلك القطاعات.

الكلمات الدالة: مؤشر الاستدامة المالية غير النفطية، الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، الفجوة الحقيقية للانفاق العام ، العجز المالي البنوي.

هدف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول إلى طريقة لبناء مؤشر للاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي، وكذلك الاستفادة من هذا المؤشر في عملية التنبؤ والاستهداف لتلك الدالة داخل الاقتصاد العراقي، بما يسمح لصانعي السياسة الاقتصادية، بالتعرف على هذا المعادلة والتي تمثل عقبة كبيرة في ديمومة النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق، وتحد من فاعلية السياسات الاقتصادية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، أن انحسار المؤشر من خلال استهداف ظاهرة الاستدامة المالية الغير النفطية السالبة ، سيسهم في استقرار النظام الاقتصادي عبر السياسات المالية والنقدية وكذلك النظام المصرفي وزيادة فعاليته التنموية والتقليل من الآثار التضخمية من خلال السيطرة على مناسيب السيولة المحلية وصولاً الى حالة الاستقرار في الاسواق المحلية للمساهمة في رفع معدلات النمو والتشغيل عبر نمو الانتاجية والمنعكس في مكونات الناتج المحلي الاجمالي .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والمعتمد بشكل شبه تام على الايرادات النفطية والمحركة لكل القطاعات الاقتصادية، ونجم عن هذه الظاهرة الريعية انحسار الاستدامة المالية الغير النفطية من خلال مقارنة الناتج المحلي

المقدمة

تهدف الدراسة الى بناء مؤشر للاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي للوقوف على المساهمة الحقيقية للقطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد القطاع النفطي وذلك لتحديد وبدقة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي سواء كانت اسمية ام حقيقية ، نقدية ام مالية للوقوف وبواقعية على كفاءة السياسات المالية والنقدية والتجارية، كون العراق دولة ريعية، لذلك تمت الاستعانة ببيانات مكونات الانفاق العام والايادات العامة والناتج المحلي الاجمالي، من خلال بناء نموذج لغاية عام 2030 لضمان نمو حقيقي لتحقيق الاستدامة المالية .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام بموضوع الاستدامة المالية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية لما لهذا الموضوع من اهمية وانعكاس في تمويل القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الدين العام الداخلي والخارجي، حيث ان هذه الظاهرة ذات أهمية كبرى لتأثيرها على تصميم وفعالية وتنفيذ السياسات الاقتصادية. لذا نحاول بناء دالة الاستدامة المالية غير النفطية من خلال محاولة تحديد المتغيرات المؤثرة في هذه الظاهرة للاقتصاد العراقي للمدة من 2004 ولغاية 2021. ومن ثم استهدافها بنموذج لغاية عام 2030.

المحلي الاجمالي كي ينمو هذا الناتج بمعدل أكبر من نمو الانفاق الحكومي.

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في محاولة اعطاء نتائج كلية من منطلقات جزئية في بناء نموذج للاستدامة المالية غير النفطية ، مع استخدام الاساليب الكمية التحليلية للبيانات مع استعراض لاهم النتائج .

مجال وحدود الدراسة: تتمثل في:

أ. الحدود المكانية: شملت الإقتصاد العراقي.

ب. الحدود الزمانية: تمثلت في بيانات سنوية للمدة (2004-2021).

الحدود الموضوعية: تناول البحث مؤشرات ومعايير الإستدامة المالية.

الدراسات السابقة

الاجمالي بالناتج الغير النفطي، وبسبب سالبية الاستدامة الغير النفطية ارتبط المفهوم ارتباطاً وثيقاً بتاريخ ارتفاع معدلات التضخم، وبعدم الاستقرار المالي والنقدي، مسببه ارتفاع لنسب الانفاق الجاري الى الانفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع أسباب اختيار هذا الموضوع في مجملها إلى ما يلي:

أن بروز ظاهرة الدين العام وانخفاض قيمة العملة المحلية عبر الفترة الزمنية، مسبباً عدم الاستقرار الاقتصادي وظهور مشكلة التضخم رافقها ركود اقتصادي، هذه الاسباب المهمة جعلتنا ان نفكر في بناء وتقدير نموذج للاستدامة المالية الغير النفطية، لكي نمتلك القدرة في بناء قاعدة انتاجية لاقتصادنا خارج القطاع النفطي بشكل عام وقطاع السلع المتاجر بها بشكل خاص، وذلك للمحافظة على المساهمة الحقيقية بنمو القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج

ت	أسم الباحث	عنوان الدراسة	النطاق الزمني للدراسة	اداة الدراسة	العينة	منهجية الدراسة
1	خن وعبدالرزاق، 2016	تقييم مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية	(2011-2016)	بيانات السلاسل الزمنية 2011-2016	رصد تغيرات وتطورات نسب ومؤشرات الإستدامة المالية المختلفة	تحليل وصفي وقياسي بأستخدام الانحدار غير الخطي المتعدد
أهم النتائج						
الدراسة ركزت على بيان أن الجزائر في وضع غير مستدام وقابل للتأثر بالصدمات بما فيها الصدمة النفطية. كما إقترحت الدراسة بعض الإجراءات العملية لأجل تخفيف آثار الصدمة النفطية وتعزيز الإستدامة المالية في الجزائر منها، صياغة إستراتيجية واضحة لإدارة الدين العام ضمن إطار تنسيقي يضم السياستين المالية والنقدية ضمن إطار إقتصادي شامل.						
2	اليساري والحسناوي، 2019	تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2016	(1990-2016)	بيانات السلاسل الزمنية 1990-2016	بيانات رسمية حول الاحتياطي وأنتاج وأسعار وعوائد النفط الخام و(GDP) والنفقات العامة	تحليل وصفي وقياسي بأستخدام الانحدار الخطي المتعدد
أهم النتائج						
أكدت النتائج أيضاً أن النفقات العامة تنمو بمعدل أسرع من الإيرادات العامة (أي الميل أقل من واحد "0.92")، وهذا ما يدل على عدم قدرة العراق على سداد الديون وإحتواء أعبائها. كما أوصت الدراسة إلى زيادة أهمية الإيرادات الأخرى عن طريق رفع كفاءة المنافذ الحدودية وجباية الإيرادات الكمركية بشكل صحيح، فضلاً عن ذلك بناء قاعدة بيانات للخاضعين للضرائب ومحاسبتهم في حالة تهريبهم عن دفعها.						
3	حيدر حسين ال- طعمة	أستخدام منهجية (NARDL) في تحليل استدامة الدين العام في العراق	(1980-2015)	استخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة اللاخطي (NARDL) لتقييم استدامة الدين	بيانات رسمية سنوية حول مكونات الانفاق العام ومكونات الإيرادات العامة للعراق	تحليل وصفي وقياسي بأستخدام التكامل المشترك بين سلسلة الانفاق العام والإيرادات العامة من

خلال السلاسل الزمنية						
<p>أهم النتائج</p> <p>تقييم القدرة المالية على تحمل أعباء الدين العام من خلال مناقشة القيد الزمني للموازنة العامة وفرضية الدخل الدائم المعتمدة في تحديد الاستدامة المالية في البلدان الريفية ، وقد افصحت النتائج عن وجود تكامل مشترك بين الانفاق العام والايادات العامة اي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وكذلك منهجية الانحدار الذاتي للابطاء غير الخطية عن وجود تلك العلاقة طويلة الاجل</p>						
4	نعمة - وشلال	قياس الاستدامة المالية في العراق من خلال مؤشر صافي الثروة	(2017- 2025)	يتبع البحث المنهج الاستقرائي من خلال محاولة إعطاء نتيجة كلية حول الاستدامة المالية مبنية على مقدمات جزئية عن بعض المؤشرات المعبرة عنها ، مع استخدام الاساليب الكمية لتحليل البيانات المتاحة واستخالص النتائج منها	بيانات رسمية سنوية حول الرصيد الاساسي غير النفطي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي للعراق	اتباع المنهج الاستقرائي من خلال تحليل بوضع سيناريوهات لنمو الانفاق العام ونمو الانتاج النفطي مع نمو لبقية المتغيرات الكلية
<p>أهم النتائج</p> <p>يبقى الدين العام في ارتفاعه وانخفاضه أسيراً لايادات النفط وحتى المستوى العالي الذي سجله لما بعد 2013 وما ترتب عليه من خدمة دين مرتفعة يمكن ان يتم تجاوزه مع نمو إنتاج النفط ومع افتراض بقاء الاسعار ثابتة للنفط لحين الوصول الى سقف الانتاج المقرر للبلد عندها سوف تكون اي زيادة في الدين وخدمته ذات تأثير بالغ على الاقتصاد.</p>						
5	بانافع وعلي	تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودي	(1969- 2015)	بيانات السلاسل الزمنية للمدة (1969-2015)	بيانات سنوية حول مكونات الايرادات العامة ومكونات الانفاق العام وحجم العجز ومقدار الدين الخارجي والداخلي	تحليل وصفي وقياسي من خلال استخدام السببية ومنهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة الاتجاه والعلاقة
<p>أهم النتائج</p> <p>توصلت نتائج الدراسة إلى أن المملكة قادرة على تحقيق الاستدامة المالية، إذ أوضحت النتائج أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية، ومن ثم فإن المملكة قادرة على سداد العجز في الميزانية العامة واحتواء أعباء الدين العام. كما أشارت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين النفقات والإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية في المملكة على إتخاذ قرارات تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات العامة أنياً. ولضمان تحقيق الاستدامة المالية مستقبلاً اقترحت الدراسة على السلطات المالية أن تُصدّر قراراتها وفق الإيرادات والتكاليف الحدية فيما يتعلق بتوجيه الموارد والاستخدامات العامة</p>						
6	<p>أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات ذات العلاقة:</p> <p>من خلال الدراسة الحالية نسعى الى ربط الايرادات غير الحكومية بالانفاق الاستهلاكي والايادات النفطية بالانفاق الاستثماري سنضمن تحقق الاستدامة المالية باستبعاد النفط لان الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي هنا سينمو بنمو الايرادات غير النفطية من خلال القطاعات الاقتصادية متمثلة بالزراعة وصناعة . الخ ، لذا هدفنا الوقوف على الاستدامة المالية غير النفطية معتمدين بذلك على الفجوة الحقيقية للانفاق العام بمعزل عن الايرادات النفطية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. لتحقيق الاستدامة المالية غير النفطية وصولاً الى القيمة الصفرية اي بمعنى الانتقال من القيم السالبة الى الصفرية وذلك من خلال الوصول الى تساوي الايرادات غير النفطية بالانفاق الحكومي او الايرادات غير النفطية بالانفاق الجاري الاستهلاكي بالحد الأدنى لضمان تمويل الانفاق التشغيلي عديم المرونة .</p>					

المحورالاول

ماهية الاستدامة المالية غير النفطية والآليات التي استخدمت لقياسها

اولاً: الاستدامة المالية

تعتبر الاستدامة المالية من المؤشرات المالية الحديثة نسبياً ، فهي تعبر عن مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون التعرض الى الإفلاس المالي أو اللجوء الى المزيد من الديون الخارجية، حيث ينظر الاستدامة المالية من قبل المستثمرين المتجنبين للمخاطر كشرط ثانوي لقرارات الاستثمار. حيث إنه يخفف من مخاطر إعادة التمويل والإفلاس ، مما يؤدي إلى زيادة العوائد معدلة حسب المخاطر في سوق رأس المال غير التام مع قيود التمويل وتكاليف الإفلاس. (Gleißner: et al. 2022, 1)

ومع ادخال العلاقة بين النمو الاقتصادي والفوائد المدفوعة على الدين ، من هنا يمكن تعريف الاستدامة المالية بأنها الحالة التي تتحقق عندما يكون هناك دين عام مقبول يهدف الى تغطية عجز مطلوب من اجل تمويل نمو مرغوب.(نعمة وشلال،)

ان الاستدامة المالية للبلدان المعتمدة على تصدير النفط في تمويل الإيرادات العامة بشكل كبير توصف على أنها لاتتمك القدرة في التحكم بمتغيراتها المالية الكلية وذلك لان مصادر الدخل في تلك البلدان تعتمد على الطلب الخارجي غير المضمون (Aslanli, 2015, 2). وكما تعرف الاستدامة المالية بصورة عامة على انها قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، من دون الحاجة الى اعادة جدولة الديون، وهناك من يرى بان الاستدامة المالية ترتبط بالتوازن الزمني للمالية العامة، هذا يعني ان اي عجز يحدث في الموازنة يمكن تغطيته عن طريق الإيرادات المستقبلية (اليساري والحسناوي، 2020: 3) حيث ينظر الى الاستدامة المالية على انها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون ان يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق ويقوم هذا المفهوم على اساس قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية او ما يعرف بشرط الملاءة ، ففي حال رغبت الحكومة او اضطرت للتوسع في انفاقها على المدى القصير فيجب عليها ان تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية بما يضمن اداءها لمهامها بكل فاعلية وكفاءة من جهة وبما يمكنها من مواجهة اي مخاطر او تاثيرات غير مرغوب بها(سواء كانت حالية او مستقبلية) وخصوصاً على نمو الاقتصاد وتطوره من جهة اخرى(النعيمي والباشا، 2018: 5)

ويرى (رمزي، 2021: 51) على أن العجز او الفائض الاولي في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي يؤدي الى استقرار الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . وقد عرفها (مراد وعماد، 2021، 135) على انها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، فالدين لايعتبر مشكلة طالما لا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد، اي ان الحكومة تستطيع ان توظف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الانتاج، وبكل تأكيد سيساعد في عملية الاستدامة المالية، وحتى لو كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، اما اذا استخدمت الاموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فان الدين العام لايعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة.

ثانياً: مؤشرات الاستدامة المالية في البلدان الريفية

بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام الذي تسبب في انخفاض موارد النفط إلى ما دون معدل الإنفاق التشغيلي من الانفاق العام ، أخذ العجز المالي بالارتفاع وكذلك الدين العام الحكومي بشكل كبير للبلدان الريفية التي تعتمد على مصدر دخل مستنزف وغير مستقر ، وهو النفط الخام والغاز الطبيعي - والاختلالات المختلفة الناتجة عن مثل هذا الاعتماد المفرط وتناقض صحة المقاييس التقليدية المستخدمة على نطاق واسع للنمو والتطورات من أجل قياس النمو والتنمية في مثل هذه الاقتصادات القائمة على النفط. (Al- Mejrén, 2019, 1) ، من هنا تسعى جميع البلدان إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال نمو الإيرادات غير النفطية في تمويل الانفاق التشغيلي كهدف لتحقيق الاستدامة المالية وبالاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في تلك البلدان. ويعبر عنها ايضا بانها ممر زمني لنسبة الدين الحكومي الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل من هذه النسبة تتجه باطراد الى حالة الثبات في المستقبل وهذا يمكن ان يحدث فقط اذ استطاعت الحكومة من تحقيق فوائض مستقبلية تمكنها من تغطية الدين المتراكم وخدمته، اذ تشير مؤشرات الدين (Debt Indicators): ومن جملتها مواعيد استحقاق الديون، الجداول الزمنية للسداد، الحساسية تجاه أسعار الفائدة الحقيقية ، والاصول للدين مقيمة بالعملة . إن العلاقات المتواجدة بين أجمالي الدين وعلاقة عجز الميزان الخارجي بالموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مؤشرات مفيدة لتقييم تطور الدين والقدرة على السداد في البلدان الريفية . اذ إن العلاقة بين الدين وتحصيل الإيرادات

الحرب على الإرهاب وتداعيات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. مما أدى إلى اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة مما انعكس بشكل سلبي على إعداد الموازنات السنوية التي أصبحت تعد بعجز مالي يبلغ نحو أكثر من 20% من حجم الموازنة. الأمر الذي أدى اللجوء إلى المصادر الدولية لتمويل ذلك العجز، ودخلت الدولة في مفاوضات مع جهات عديدة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض. مما زاد من حجم الدين العام العراقي من نحو 73,1 مليار دولار عام 2013 إلى نحو 122,9 مليار عام 2017. ليرتفع هذا الدين إلى نحو 125,1 مليار لعام 2021، لتتجاوز نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وأن ما يقارب نحو 68 مليار من هذا الدين لجهات خارجية والمتبقي يمثل دين داخلي. ولسد العجز لا سيما عجز سنوي 2016/2015 فقد لجأت الدولة إلى السحب من الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي لتسديد جزء من عجزها المالي مما أدى إلى تراجع الاحتياطيات المالية من نحو 78 مليار دولار عام 2013 إلى نحو 46 مليار دولار عام 2017، ليتراجع الاحتياطي ليصل إلى نحو 44 مليار دولار نهاية عام 2020، مما اضطر اصحاب القرار من قبل السياسيين المالية والنقدية باتخاذ اجراءات التدخل بقيمة العملة من خلال رفع سعر الصرف من 1182 الى 1450 دينار لكل دولار بهدف تمويل الموازنة العامة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب أزمة كوفيد 19 من خلال ما يسمى بالضريبة التضخمية، إضافة الى ذلك استمرار الاقتراض لتمويل العجز السنوي ، وكلما استمر الإنفاق العام ليتجاوز الإيرادات المتحققة النفطية منها وغير النفطية كلما قلت مؤشرات الاستدامة المالية ، اذ تشير مؤشرات عدم القدرة هنا على تحقيق الاستدامة المالية نتيجة محدودية الإيرادات غير النفطية في تمويل الإنفاق العام ، مما سيضع العراق في دوامة الأزمات المالية المتكررة وإغراقه بأزمة الدين العام وبالأخص الدين الخارجي منه، ما لم تتخذ استراتيجيات جادة تتضمن إجراءات لتقليل النفقات العامة وتعزيز الإيرادات غير النفطية ونحن نسعى هنا الى تقدير تلك الدالة للوقوف على حقيقة الاستدامة المالية باستبعاد القطاع النفطي ، معتمدين على الفجوة الحقيقية للإنفاق العام بمعزل عن الإيرادات العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، في ضوء ذلك سيعاود البحث اقتراح جملة إجراءات تتناول كيفية إصلاح الوضع المالي من أجل تقليل العجز السنوي في الموازنات العامة إلى الحدود الدنيا مع المحافظة على الحماية الاقتصادية للشرائح الاجتماعية لتحقيق الاستدامة المالية.

غير النفطية تزداد أهمية في تقييم قدرة الدولة على السداد نظراً لضخامة الدين في القطاع العام (الانتوساي، 2010: 9).

وكذلك بين (البريفكاني، 2021: 7) انه يمكن تقييم مؤشرات الدين العام من خلال:

❖ قياس نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات ، من خلال قدرة الحكومة على تعبئة الموارد المحلية لسداد الدين.

❖ نسبة الدين العام إلى الـ (GDP) أحد أهم المؤشرات التي تأخذ حجم الإقتصاد بعين الإعتبار.

❖ نسبة خدمة الدين إلى الصادرات أحد المؤشرات المهمة من خلال توليد نقد أجنبي كافٍ للوفاء بالتزامات ديونها الخارجية مستقبلاً.

❖ معامل الكفاية الحدية للعملة المصدرة ، ارتباط الانفاق بالإيرادات مع الأخذ بنظر الاعتبار الكتلة النقدية المصدرة ، ويهتم مؤشر كفاءة الإحتياطيات بالعلاقة المتواجدة بين الإحتياطيات والديون القصيرة والمتوسطة الأجل من أجل تقييم قدرة الدولة على تفادي أزمات السيولة خاصة في الدول ذات العجز المزدوج.

❖ التقدير التحوطي للقيمة الحالية للعوائد المستقبلية للإيرادات النفطية بناءً على الإحتياطيات المؤكدة للنفط والغاز (مايزيد عن ثلاثة عقود تعتبر الاستدامة المالية متحققة) علماً أن الإقتصاد العراق ووفقاً لإحتياطياته المؤكدة يزيد عن ستة عقود.

❖ تغطية الإحتياطيات الدولية للاستيرادات يحدد بعدد الأشهر (سته اشهر بالحد الأدنى) ،

من هنا نود القول من خصائص البلدان الريعية ، أن العلاقة بين موقف الحساب الجاري والانفاق الحكومي هو الأساس في حركة الإقتصاد العراقي بمجملة مكوناته (لذا يعتبر مؤشر فائض الحساب الجاري الى الانفاق العام مايزيد عن الواحد الصحيح) افضل معيار لتحقيق الاستدامة المالية في البلدان الريعية والعراق منها ، لان صادرات النفط هي المكون الوحيد للمقبوضات الدولارية وتشكل النسبة الأكبر من إيرادات الموازنة العامة ، لذا يكون الإنفاق الحكومي دالة بالحساب الجاري من خلال سعر الصرف.

ثالثاً: واقع الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي .

أن استدامة الدين واحدة من أهم التحديات التي تواجه صناعات السياسة المالية والنقدية في البلدان النامية عموماً والعراق على وجه الخصوص ، وأن سوء الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق يعد من أبرز العوامل التي تسبب عدم الاستدامة المالي (العبيدي ، 2011 : 25) ، علماً أفرزت الظروف التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة الى مواقف صعبة في إدارة وضعه المالي، نتيجة لتراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية مع زيادة الإنفاق العام نتيجة

النفطية بصورة وثيقة ، ومع عودة هذه الصادرات إلى السوق النفطية بشكل ملحوظ بعد عام 2003 وزيادة عائداتها من النقد الاجنبي ، انعكس ذلك على حجم الانفاق العام والتشغيلي منه بوجه الخصوص ، حيث تميزت السياسة الإنفاقية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بزيادة الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري ، وذلك بسبب إدخال بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة المتمثلة بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة اعمار العراق ، وأن هذه البنود خاصة الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وقيد على التوسع في الانفاق الاستثماري (الدعمي ، 2018 : 52) ويمكن تتبع مسار الايرادات النفطية واهميتها النسبية مقارنة باجمالي الايرادات من خلال الجدول (1) التالي :

خامساً : قياس الاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي .

قياس الاستدامة المالية في الدول الريعية تواجه تقلبات عدة مما يصعب التقدير والتنبؤ بها بسبب تقلبات الايرادات النفطية نتيجة اسعار النفط الخام العالمية المتقلبة ، لذلك سيتم قياس الاستدامة المالية غير النفطية اي بمعنى استبعاد القطاع النفطي من معادلة الاستدامة المالية وهو هدف بحد ذاته لنمو الناتج المحلي الاجمالي بقدر من الاستقلال عن الايرادات النفطية والتي تعتبر المحرك الاساس لمكونات الاقتصاد في البلدان الريعية، وعلى هذا الأساس سيتم الاعتماد على تقدير الاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي بناءً على المؤشرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2021) ، اذ ان الايرادات العامة في العراق ترتبط بعائدات الصادرات

جدول (1) الاهمية النسبية للمؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي .

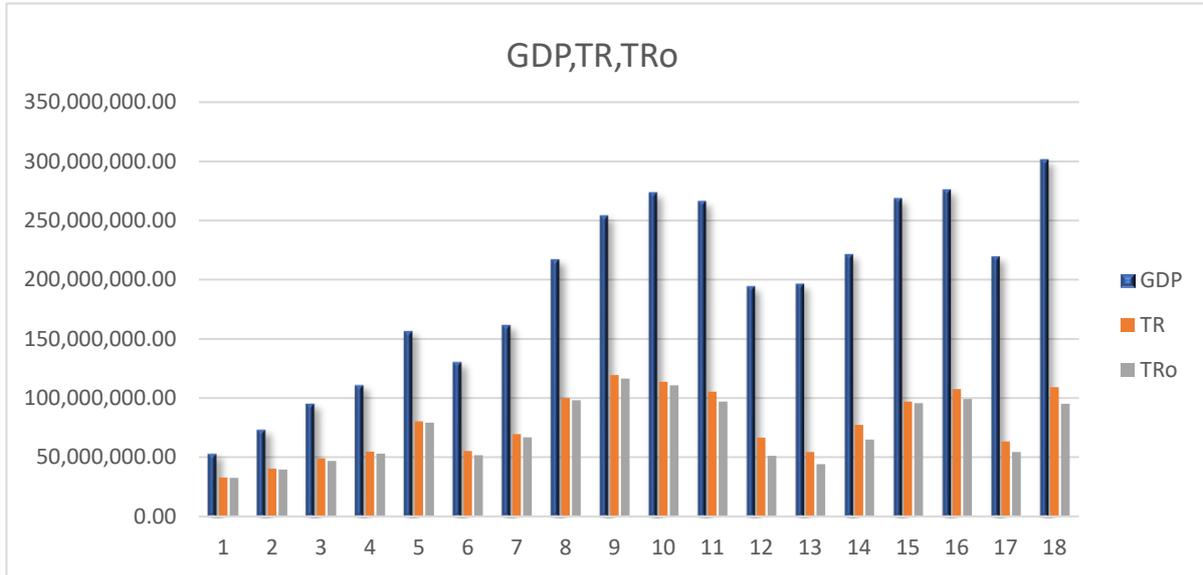
القيم بمليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	أجمالي الايرادات العامة	ايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة	نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الايرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي
2004	53,235,358.70	32,982,739.00	32,627,203.00	0.989	0.619	0.612
2005	73,533,598.60	40,502,890.00	39,480,069.00	0.974	0.55	0.536
2006	95,587,954.80	49,055,545.00	46,908,043.00	0.956	0.513	0.490
2007	111,455,813.40	54,599,451.00	53,162,592.00	0.973	0.489	0.476
2008	157,026,061.60	80,252,182.00	79,131,752.00	0.986	0.511	0.503
2009	130,643,200.40	55,209,353.00	51,719,059.00	0.936	0.422	0.3958
2010	162,064,565.50	69,521,117.00	66,819,670.00	0.961	0.428	0.412
2011	217,327,107.40	99,998,776.00	98,090,214.00	0.98	0.460	0.451
2012	254,225,490.70	119,466,403.00	116,597,076.00	0.975	0.469	0.458
2013	273,587,529.20	113,767,395.00	110,677,542.00	0.972	0.415	0.404
2014	266,332,655.10	105,386,623.00	97,072,410.00	0.921	0.395	0.364
2015	194,680,971.80	66,470,252.00	51,312,621.00	0.771	0.341	0.263
2016	196,924,141.70	54,409,270.00	44,267,063.00	0.813	0.276	0.224
2017	221,665,709.50	77,335,955.00	65,071,929.00	0.841	0.348	0.293
2018	268,918,874.00	97,095,419.00	95,619,820.00	0.984	0.361	0.355
2019	276,157,867.60	107,566,995.00	99,216,318.00	0.922	0.389	0.359
2020	219,768,798.40	63,199,689.00	54,448,514.00	0.861	0.287	0.247
2021	301,439,533.90	109,081,464.00	95,270,298.00	0.87	0.361	0.316

0.523	0.5364	0.976	50,261,931.8	51,478,561.4	متوسط(2004-2008)	98,167,757.42
0.424	0.4388	0.964	88,780,712.2	91,592,608.8	متوسط(2009-2013)	207,569,578.6
0.286	0.34	0.835	64,431,005.75	75,900,525	متوسط(2014-2017)	219,900,869.5
0.319	0.349	0.909	86,138,737.5	94,235,891.75	متوسط(2018-2021)	266,571,268.5

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المنشرات السنوية (2004 - 2021).

شكل(1) يشير الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقارنة بأجمالي الإيرادات العامة والإيرادات النفطية



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

سبب الارتفاع هو الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبتها من الإيرادات العامة ولنفس المدد الزمنية للاعوام (2008-2004) مقارنة بمتوسط المدة من (2009-2013) من 50٪ الى نسبة 88٪ وهذا مؤشر مهم لمعرفة الإيرادات غير الحكومية المتحققة ونسبتها الى أجمالي الإيرادات العامة، لذا لا يمتلك الاقتصاد العراقي الاستدامة المالية بسبب ضعف هذه المؤشرات والتي تشير الى ضعف مرونة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمكوناته في تمويل الإيرادات العامة وهي المحرك الرئيسي للانفاق العام ، أما بالنسبة لعام (2009) تشير البيانات الاحصائية إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقارنة بالعام (2008) وذلك سبب تراجع العائد في أسعار النفط على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) وبالنسبة لعام (2014) فإن الناتج المحلي الاجمالي

يلاحظ من خلال البيانات الاحصائية في الجدول (1) أن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حقق زيادات متتالية طيلة مدة البحث واعتباراً من عام 2004 بصورة طردية ، ولكن بعض السنوات انخفضت اجمالي القيم للناتج بالاسعار الجارية وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام العالمي والمنعكسه على انخفاض الإيرادات النفطية للاعوام (2009،2015،2014)على التوالي ، بالرغم من هذه الانخفاضات التي حصلت على مستوى الناتج بالاسعار الجارية هناك ارتفاع لقيام هذا الناتج بالمتوسط ولجميع الفترات ، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط للمدة (2008-2004) مقارنة بمتوسط المدة من (2009-2013) من 98,167 مليار دينار الى 207,569 مليار دينار وهي بذلك تشكل نسبة كبيرة بالحسابات الاقتصادية ولكن عند متابعة مكونات الناتج يتبين لنا

أن هذا التباين رافقته حقيقة ثابتة وراسخة تتمثل في حصول القطاع النفطي على النسبة الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي وعندما متابعة نسب الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي فإنها لا تتعدى نسبة 8٪ في احسن الاحوال وهي غير حقيقية وارتفاعها يعزى الى انخفاض الإيرادات النفطية لتلك السنوات ، مع تذبذب في نسب الارتفاع ارتباطاً بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة .

1. مؤشر الاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي. تستند هذه الطريقة الى بناء مؤشر لقياس الاستدامة المالية غير النفطية والتي هي عبارة عن الإيرادات غير النفطية مطروح منها أجمالي الانفاق الحكومي في جانب البسط من المعادلة ومقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في جانب المقام ، علماً أن قيم هذا المقياس ستكون بكل تأكيد سالبة نتيجة الخاصية الربعية والتي تفسر نمو الانفاق العام والذي ينمو بنمو الإيرادات النفطية بشكل مباشر وطردى ، علماً نسعى من خلال هذه الدراسة الى استهداف مؤشر الاستدامة المالية غير النفطي عبر الزمن وهو هدف بحد ذاته ، ويمكن التعبير عن هذا المقياس بالمعادلة التالية :

$$FS_{N-O} = (R_{N-O} - GS) / GDP_{N-O}$$

حيث أن :

FS_{N-O} : مؤشر الاستدامة المالية غير النفطية .

R_{N-O} : الإيرادات غير النفطية.

GS: الانفاق الحكومي.

GDP_{N-O} : الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

والجدول (1) يشير إلى احتساب مؤشر الاستدامة المالية غير النفطي في الاقتصاد العراقي وكما يلي

بالاسعار الجارية أنخفض قياساً بالعام (2013) ، ويرجع السبب في ذلك الى الأوضاع السياسية الغير المستقرة وتنامي العمليات الارهابية و تردى الأوضاع الامنية بسبب سيطرة (داعش) على نسبة كبيرة من الاراضي العراقية التي تمتلك حقول نفطية كبيرة وبالتالي أدى الى تقليل الصادرات النفطية العراقية ، وإلى جانب الإنخفاض السريع في أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية ولعدم مرونة الجهاز الانتاجي وكذلك عدم تنوع مصادر الدخل حيث الاعتماد الكلي للاقتصاد العراقي على إيرادات النفطية أدى إلى تراجع مستويات نمو في الاقتصاد بمجمله ، وعند متابعة نسب زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية وغير النفطي ونسبة مساهمتهما في المتوسط للفترات (2014-2017) و(2018-2021)، سنلاحظ ان اسباب الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي العراقي هي بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية وكذلك زيادة ارتفاع المعدل اليومي لتصدير النفط مقارنة بسنة (2017)، ولكن شهد الاقتصاد العراقي عام (2020) انخفاضا ملموسا في مستوى إداؤه ، أذ كان لجائحة كورونا وإنخفاض أسعار النفط العالمية ومقررات (أوبك) نتائج سلبية عديدة على أجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية اذا نلاحظ الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية للاعوام (2014-2016) والتي كانت بحدود (97 ترليون) لتتخفف الى (51 ترليون) الى (44 ترليون) على التوالي وبكل تأكيد انخفض الناتج المحلي الإجمالي تبعاً لذلك من (266 ترليون) الى (194 ترليون) الى (196 ترليون) لنفس المدد ، اذا نلاحظ عدم تآثر الناتج مقارنة بالإيرادات النفطية بنسب مماثلة وهذا يعود الى التمويل الموازنة العامة خلال المدة من خلال التمويل الانفاقي للبنك المركزي العراقي ،

ومما سبق ، من حيث بنية الناتج المحلي الإجمالي فتتباين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، إلا

جدول (2) مؤشر الاستدامة المالية غير النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)

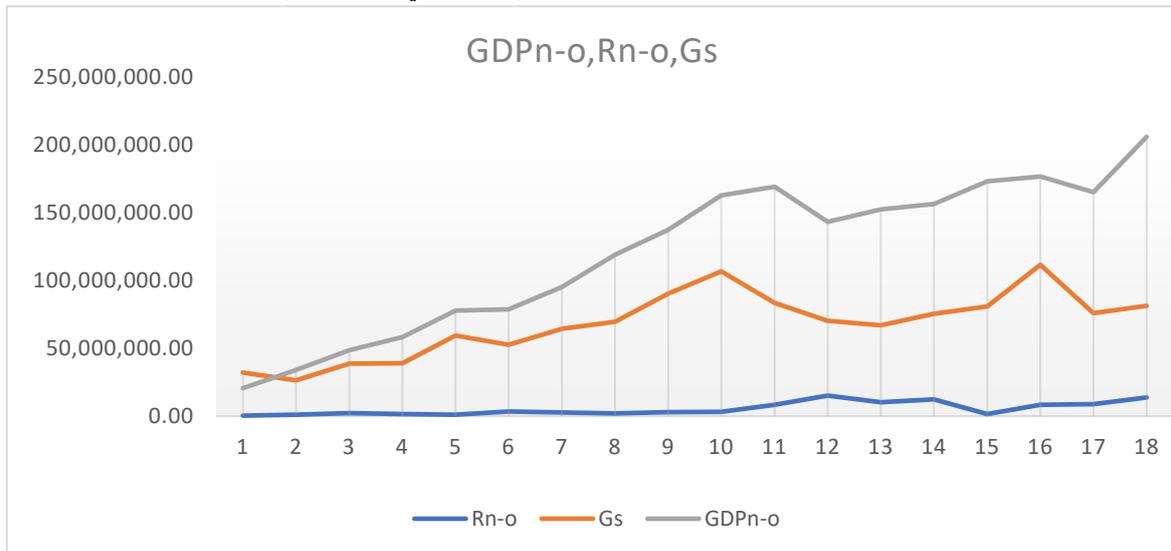
القيم بمليون دينار عراقي

الاستدامة المالية غير النفطية (5=3/4)	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالاسعار الجارية (4)	الإيرادات غير النفطية مطروح منها الانفاق الحكومي (2=1-3)	الانفاق الحكومي (2)	الإيرادات غير النفطية (1)	السنوات
-1.54	20,608,155.70	-31,761,955.00	32,117,491.00	355,536.00	2004
-0.74	34,053,529.60	-25,352,354.00	26,375,175.00	1,022,821.00	2005
-0.75	48,679,911.80	-36,659,177.00	38,806,679.00	2,147,502.00	2006
-0.64	58,293,221.40	-37,594,373.00	39,031,232.00	1,436,859.00	2007

-0.75	77,894,309.60	-58,282,945.00	59,403,375.00	1,120,430.00	2008
-0.62	78,924,141.40	-49,076,731.00	52,567,025.00	3,490,294.00	2009
-0.65	95,244,895.50	-61,650,537.00	64,351,984.00	2,701,447.00	2010
-0.57	119,236,893.40	-67,730,961.00	69,639,523.00	1,908,562.00	2011
-0.64	137,628,414.70	-87,505,456.00	90,374,783.00	2,869,327.00	2012
-0.64	162,909,987.20	-103,783,174.00	106,873,027.00	3,089,853.00	2013
-0.44	169,260,245.10	-75,242,013.00	83,556,226.00	8,314,213.00	2014
-0.39	143,368,350.80	-55,239,884.00	70,397,515.00	15,157,631.00	2015
-0.37	152,657,078.70	-56,925,230.00	67,067,437.00	10,142,207.00	2016
-0.4	156,593,780.50	-63,226,089.00	75,490,115.00	12,264,026.00	2017
-0.46	173,299,054.00	-79,397,590.00	80,873,189.00	1,475,599.00	2018
-0.58	176,941,549.60	-103,372,846.00	111,723,523.00	8,350,677.00	2019
-0.41	165,320,284.40	-67,331,268.00	76,082,443.00	8,751,175.00	2020
-0.33	206,169,235.90	-67,647,966.00	81,459,132.00	13,811,166.00	2021
-0.884	47,905,825.62	-37,930,160.8	39,146,790.4	1,216,629.6	متوسط(2004- 2008)
-0.624	118,788,866.4	-73,949,371.8	76,761,268.4	2,811,896.6	متوسط(2009- 2013)
-0.4	155,469,863.8	-62,658,304	74,127,823.25	11,469,519.25	متوسط(2014- 2017)
-0.445	180,432,531	-79,437,417.5	87,534,571.75	8,097,154.25	متوسط(2018- 2021)

تم احتساب المؤشر أستناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي للنشرات السنوية إصدارات مختارة.

شكل(2) مؤشرات دالة الاستدامة المالية غير النفطية لكل من الناتج غير النفطي والانفاق العام والايادات غير النفطية



المصدر : من عمل الباحثين بالأعتماد على برنامج Excel.

والعراق منها ، وهنا سنركز على نمو القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج بالشكل الذي يضمن الاستقرار الاقتصادي والمالي عبر تلك المعادلة ، من هنا نود القول من خصائص الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث الموسوم (2004-2021) ، أن العلاقة بين موقف الحساب الجاري والانفاق الحكومي هو الاساس في حركة الاقتصاد العراقي بمجمل مكوناته (لذا يعتبر مؤشر فائض الحساب الجاري الى الانفاق العام مازيد عن الواحد الصحيح) افضل معيار لتحقيق الاستدامة المالية في البلدان الربيعية والعراق منها ، لان صادرات النفط هي المكون الوحيد للمقبوضات الدولارية وتشكل 90٪ من ايرادات الموازنة العامة ، لذا يكون الانفاق الحكومي دالة بالحساب الجاري من خلال سعر الصرف ، لكون سعر الفائدة ضعيف الاثر جداً في الطلب على العملة الاجنبية ، وغائب تماماً عن الفعل لحركة التدفقات المالية عبر الحدود ، والسوق المالية لاتذكر ، والعجز في الموازنة يمول نقدياً من البنك المركزي ولادور لادوات الدين السوقية في ادارة العجز ، والحكومة تقترض من المصارف واقتراضها لايتعدى حدود ودائع المصارف الحكومية ، اما المصارف والجمهور فلادور لهما في تمويل العجز ، لذلك لاعلاقة لسعر الفائدة باية سياسة مالية او نقدية ، لذا سنركز على مفهوم الدخل الدائم من المورد النفطي ، ويقوم على اعتماد مثبت ديناميكي ومايزيد عنه يوضع في صندوق للاستقرار المالي ويسمى (بالدخل النفطي الدائم)(مايزيد عن الوحد الصحيح من فائض الحساب الجاري الى الانفاق العام) ومن شروط هذا الصندوق ان يستثمر بالقطاعات الحقيقية لضمان الاستدامة المالية مستقبلاً ، وذلك لكون البلدان النفطية توصف بانخفاض النمو الاقتصادي بالرغم من الموارد الطبيعية الغنية . وبناءً على ما سبق نود القول يعاني اقتصادنا من عجز مالي بنيوي لان الانفاق الحكومي مرتبط وينمو بنمو الايرادات النفطية ويفوق نمو الناتج المحلي الاجمالي، لذا نسعى الى بناء قاعدة انتاجية لاقتصادنا خارج القطاع النفطي بشكل عام وقطاع السلع المتاجر بها بشكل خاص ، وذلك للمحافظة على المساهمة بنمو القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي كي ينمو هذا الناتج بمعدل أكبر من نمو الانفاق الحكومي وهو هدف بحد ذاته ، وذلك لضمان الاستدامة المالية في العراق .

2. سيناريو مستقبلي لاستهداف مؤشر الاستدامة المالية غير النفطية للعراق لغاية عام 2013

سيتم الاعتماد على بيانات جدول(1) و (2) في بناء سيناريو لمعالجة الاستدامة المالية في العراق من خلال الاعتماد على نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في تمويل الايرادات غير النفطية وربطها بالانفاق التشغيلي الجاري للمحافظة على نمو الانفاق العام بنسبة اقل

تشير معادلة الاستدامة المالية غير النفطية في البلدان الربيعية على اعتماد الايرادات غير النفطية كهدف في تحقيق الاستدامة المالية من خلال تمويل الانفاق العام ، وبخلاف ذلك لايمكن ان نضمن الاستدامة المالية بالاعتماد على الايرادات النفطية غير المضمونه ، لكون مصادر الدخل للقطاع النفطي تعتمد على الطلب الخارجي وهي بذلك معرضة لتغيرات دولية اقتصادية وغير اقتصادية ، لذا نسعى من خلال هذه الدراسة الى تغطية الانفاق العام او بالحد الادنى الانفاق التشغيلي الجاري بالاييرادات غير النفطية ، لكون هذا النوع من التكاليف غير مرن ولايستجيب لتغيرات اسعار النفط من هنا نسعى الى ربط الايرادات غير النفطية بالانفاق الجاري التشغيلي والاييرادات النفطية بالانفاق الاستثماري ، لضمان الاستدامة المالية لتلك البلدان والعراق من ضمنها ، هذا من جانب ومن جانب اخر هناك علاقة طردية ومباشرة بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والاييرادات غير النفطية وهذه العلاقة واضحة من خلال معادلة الاستدامة المالية غير النفطية والرسم البياني يوضح تلك العلاقة ، من هنا ظهرت جميع مؤشرات الاستدامة برقم سالب وهذا يشير الى تفوق الانفاق العام على الايرادات غير النفطية والجدول (2) يبين ذلك ، وعند تحليل مكونات الانفاق والناتج المحلي الاجمالي والاييرادات يتبين لنا حجم الاثر المباشر وغير المباشر للايرادات النفطية في تلك المكونات ، وعند ارتفاع نسبة الايرادات غير النفطية ليست بسبب التحصيل الضريبي او نمو الناتج غير النفطي ولكن بسبب انخفاض اسعار النفط والمنعكس على الايرادات النفطية والآخر هو المحرك الاساس لجميع مكونات الناتج المحلي الاجمالي من خلال الانفاق العام ، وعند متابعة متوسط الفترة (2004-2008) نلاحظ ارتفاع مؤشر الاستدامة وانتقالة من (-0.884) الى (-0.624) مقارنة بمتوسط الفترة (2009-2013) وكذلك انتقالة الى (-0.4) بالفترة (2014-2017) هذا الارتفاع بالمؤشر سببه تغيرات سعر النفط ، وعند الانتقال الى متوسط الفترة (2018-2021) نلاحظ انخفاض المؤشر وانتقالة الى (-0.445) وذلك بسبب انخفاض الايرادات غير النفطية من (11,469,519.25) مليون دينار الى (8,097,154.25) مليون دينار مع زيادة الانفاق العام من (74,127,823.25) مليون دينار الى (87,534,571.75) مليون دينار ، خلال مدة المقارنة بالمتوسط بين الفترتين (2014-2017) و (2018-2021) ، لذا ستذهب مقترحاتنا الى استهداف هذا المؤشر لغاية عام 2030 من خلال نمو الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري التشغيلي بهدف نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الذي سيمول الايرادات غير النفطية لتحقيق هدف الاستدامة لتلك البلدان

في الإيرادات غير النفطية بنسبة 22.5٪ سنوياً ، معتمدين في ذلك على نمو الإيرادات النفطية بنسبة 3٪ سنوياً وهي نسبة معقولة جداً في الحسابات الاقتصادية ، هذه الاجراءات مجتمعتاً وبعد مرور تسع سنوات سنصل الى ان الانفاق الجاري التشغيلي سيشكل فقط 50٪ من أجمالي الانفاق العام ، و50٪ تكون حصة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام ، وهنا سنحقق نقطة التعادل للاستدامة المالية للانفاق الجاري التشغيلي والممول من الإيرادات غير النفطية من خلال الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، اي بمعنى سنحقق فعلاً استدامة مالية بناءً على المؤشرات في اعلاه . والجدول (3) يوضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمالية في تفسير معادلة الاستدامة المالية المستهدفة للعراق لغاية عام 2030.

من نمو اجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطي لضمان نمو اقتصادي مستدام للاقتصاد العراقي محققين استدامة مالية تعتمد على التخطيط المالي في توجيه الانفاق العام ، ومن أجل الوصول الى تقدير دقيق لتحقيق الاستدامة المالية غير النفطية في العراق ، لابد من التنبؤ الدقيق لمسار اتجاه بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية في ضوء المعطيات المتاحة ، وسنحاول اعطاء تصور مستقبلي يمتد لغاية عام 2030 ، ولنبدأ مع الانفاق التشغيلي والذي سوف نفترض انه ينمو بمعدل سنوي لا يتجاوز 3٪ معبراً عن نمو السكان بالحد الأدنى ، علماً هذا المعيار تم التوصية به من قبل صندوق النقد الدولي في احدي توصياته لتقليل الانفاق ، أما المتغير الثاني وهو الانفاق الاستثماري والذي نفترض انه ينمو بمقدار 18.5٪ سنوياً ، والذي سيمول الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمقدار 7٪ فقط والآخر سيسبب نمو

جدول (3) مؤشر الاستدامة المالية غير النفطية المستهدف للعراق للمدة (2022 – 2030)

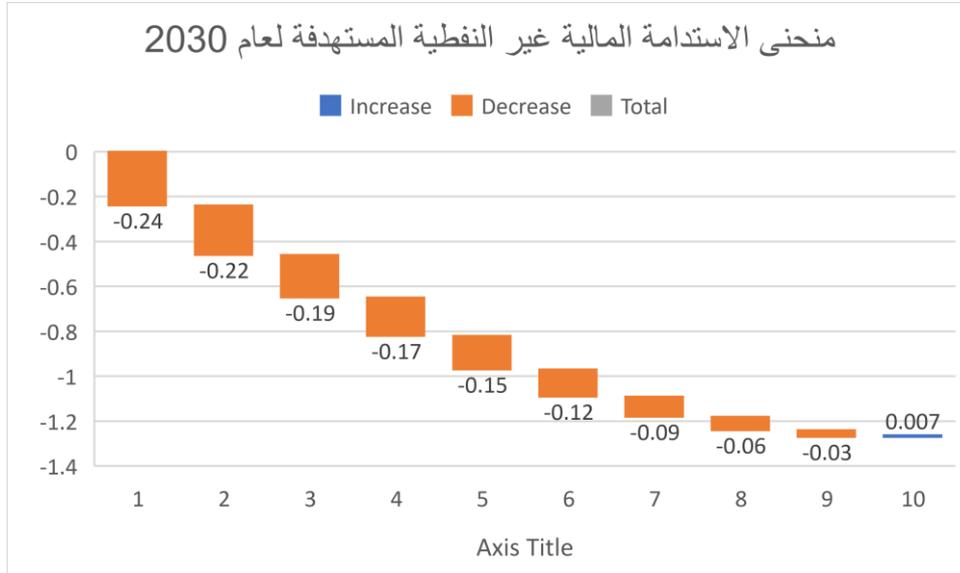
القيم بمليار دينار عراقي

السنوات	هيكل النفقات		هيكل الإيرادات		الإيرادات غير النفطية (6)	الإيرادات النفطية (5)	مجموع الانفاق العام (4)	معدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية % (3)	النفقات التشغيلية (1)	النفقات الإستثمارية (2)
	النفقات التشغيلية	النفقات الإستثمارية	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات النفطية						
2021	63,493	17,966	13,811	95,270	13,811	95,270	-	63,493	17,966	
2022	65,397	21,289	16,918	98,128	16,918	98,128	18.5	65,397	21,289	
2023	67,359	25,228	20,725	101,071	20,725	101,071	18.5	67,359	25,228	
2024	69,380	29,895	25,388	104,104	25,388	104,104	18.5	69,380	29,895	
2025	71,461	35,426	31,100	107,220	31,100	107,220	18.5	71,461	35,426	
2026	73,605	41,980	38,098	110,446	38,098	110,446	18.5	73,605	41,980	
2027	75,813	49,746	46,670	113,750	46,670	113,750	18.5	75,813	49,746	
2028	78,088	58,949	57,171	117,170	57,171	117,170	18.5	78,088	58,949	
2029	80,431	69,855	70,034	120,685	70,034	120,685	18.5	80,431	69,855	

0.007	379,03	2,949	85,79	124,30	165,62		82,778	82,843	2030
	3		2	5	2	18.5			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (1) و(2).

شكل(3) منحني دالة الاستدامة المالية غير النفطية المستهدف للعراق لغاية عام 20130.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel .

معتادين على الفجوة الحقيقية للانفاق العام بمعزل عن الإيرادات النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

2. قياس الاستدامة المالية في الدول الريعية تواجه تقلبات عدة مما يصعب التقدير والتنبؤ بها نظراً لتقلبات الإيرادات النفطية نتيجة تذبذب أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، لذا سيتم قياس الاستدامة المالية غير النفطية أي بمعنى استبعاد القطاع النفطي من معادلة الاستدامة المالية وهو هدف بحد ذاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي بقدر من الاستقلال عن الإيرادات النفطية والتي تعتبر المحرك الأساس لمكونات الاقتصاد في البلدان الريعية ، وعلى هذا الأساس سيتم الاعتماد على تقدير الاستدامة المالية غير النفطية في الاقتصاد العراقي .

3. تستند طريقة التقدير إلى بناء مؤشر لقياس الاستدامة المالية غير النفطية والتي هي عبارة عن الإيرادات غير النفطية مطروح منها أجمالي الإنفاق الحكومي في جانب البسط من المعادلة ومقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في جانب المقام ، علماً أن قيم هذا المقياس ستكون بكل تأكيد سالبة نتيجة الخاصية الريعية والتي تفسر نمو الإنفاق العام والذي ينمو بنمو الإيرادات النفطية بشكل مباشر وطردى.

ثانياً: التوصيات

1. يعاني اقتصادنا اليوم من عجز مالي بنيوي لان الإنفاق الحكومي مرتبط بنمو الإيرادات النفطية ويفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي ،

يوضح الشكل (3) أن منحني الاستدامة المالية غير النفطية للعراق أخذ بالانحسار اعتباراً من عام 2022 لغاية عام 2030 والمستند إلى الافتراضات الأنفة الذكر ، أي بمعنى أن المنحني أخذ اتجاه تنازلي كتعبير عن تراجع عدم الاستدامة المالية غير النفطية ، إذا انتقل المؤشر من سالب للأعوام جميعها بشكل تنازلي وصولاً إلى القيم الموجبة لعام 2030 وهو هدف بحد ذاته كتعبير عن الملاءمة المالية إذا استطاعت الحكومة أن تقييد الإنفاق الجاري غير المبرر والبقاء على نمو الإنفاق الاستثماري الذي سيغذي بكل تأكيد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والآخر يغذي الإيرادات غير النفطية وهو المتغير الأهم في معادلة الاستدامة المالية غير النفطية وهذا ماستذهب إليه توصياتنا لتلك الدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن عدم تحقيق الاستدامة المالية نتيجة محدودية الإيرادات غير النفطية من حجم الإنفاق، مما سيضع العراق في دوامة الأزمات المالية المتكررة وإغراق العراق بأزمة الدين العام وبالأخص الدين الخارجي منه، ما لم تتخذ استراتيجية جادة تتضمن إجراءات لتقليل النفقات العامة وتعزيز الإيرادات غير النفطية ونحن نسعى هنا من خلال المقترح إلى تقدير تلك الدالة للوقوف على حقيقة الاستدامة المالية غير النفطية

ج-المجلات (الدوريات):

1. البريفكاني، عبد الجبار بديع عبدالعزيز، (2021)، تقييم الموازنات المالية السنوية للعراق بحسب بعض معايير الاستدامة المالية للمدة (2004-2019) كلية الادارة والاقتصاد، دهوك.
2. ال طعمة، حيدر حسين احمد محمد، (2019)، استخدام منهجية (NARDL) في تحليل استدامة الدين العام في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، المجلد 35، العدد 39، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.
3. بانافع. وحيد عبدالرحمن، علي. عبدالعزيز عبد المجيد، (2016)، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية 1969-2015، مجلة الادارة العامة، المجلد السابع والخمسون، العددان 74-75.
4. بن دعاسر. زهير، رقوب. نريمان، (2019)، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، المجلد 34، العدد 2.
5. بو عيشاوي. مراد، غزاري. عماد، (2021)، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط (دراسة تحليلية للفترة 2000-2020)، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 2، الجزائر.
6. خن. فتحي، وعبدالرزاق. فوزي، (2018)، تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 45، الجزائر.
7. رمزي، احمد، (2021)، نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية لقياس مسار الاستدامة المالية داخل الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 29، العدد الاول، مصر.
8. عبدالله، علي خالد، الشمري، مابح شبيب، (2020)، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة 2003-2017، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 35، جامعة واسط، العراق.
9. كاظم، كريم لطيف، (2018)، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 22 السنة الثانية عشرة.
10. موعش، امحمد، صندوق النقد العربي، (2020)، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، دراسات الاقتصادية، العدد 65.
11. نعمة، سمير فخري، الشلال، مهدي عزيز محمد، (2019)، قياس الاستدامة المالية في العراق من خلال مؤشر صافي الثروة، مجلة بيت الحكمة، دراسات اقتصادية، العدد 39.
12. النعيمي، مقداد احمد، الباشا، عادل صبحي عبدالقادر، (2018)، اثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، بغداد.
13. اليساري، ميثم خضير جواد كاظم، الحسنوي، باسمه نياز محسن، (2020)، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي 1990-2016، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد 59.

المصادر الاجنبية:

1. Gleißner, W., Günther, T. & Wolkshäusl, C. Financial sustainability: measurement and empirical

لذا نسعى الى بناء قاعدة انتاجية لاقتصادنا خارج القطاع النفطي بشكل عام وقطاع السلع المتاجر بها بشكل خاص ، وذلك للمحافظة على المساهمة بنمو القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي كي ينمو هذا الناتج بمعدل أكبر من نمو الانفاق الحكومي، اي بمعنى نسعى الى ان يمول الانفاق بقدر من الاستقلال عن الإيرادات النفطية وانما من خلال الإيرادات غير النفطية (الضريبية وغيرها) ،وهنا يجب ان ينمو الناتج غير النفطي بمعدل اعلى من الانفاق الجاري الاستهلاكي وهذه الفرضية تتحقق من خلال انشاء صندوق سيادي قائم على اساس الفوائض النفطية ويمول هذا الصندوق الانفاق الاستثماري المرتبط بالناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، لضمان حقوق الاجيال القادمة من خلال الاستدامة المالية غير النفطية.

2. نوصي لضمان نمو اقتصادي مستدام للاقتصاد العراقي في تحقيق الاستدامة المالية والتي تعتمد على التخطيط المالي في توجيه الانفاق العام ، ومن أجل الوصول الى تقدير دقيق لتحقيق الاستدامة المالية غير النفطية في العراق ، لابد من التنبؤ الدقيق لمسار اتجاه بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية في ضوء المعطيات والامكانات المتاحة ، من خلال نمو الانفاق الجاري بنسبة لا تتجاوز 3٪ سنوياً مع التركيز على نمو الانفاق الاستثماري بنسبة 18.5٪ ، والمنعكس على نمو الناتج غير النفطي بنسبة 7٪ ، لغاية عام 2030 ، هنا سنضمن انخفاض الانفاق الجاري التشغيلي الى نسبة 50٪ من أجمالي الانفاق العام ، ليقابل ذلك ارتفاع نسبة الانفاق الاستثماري لتصل الى 50٪ من أجمالي الانفاق العام.

3. عملية ربط الإيرادات غير الحكومية بالانفاق الاستهلاكي والإيرادات النفطية بالانفاق الاستثماري سنضمن تحقق الاستدامة المالية باستبعاد النفط لان الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي هنا سينمو بنمو الانفاق الاستثماري من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المتمثلة (الزراعة ، السياحة ، الصناعة).

المصادر

- أ- الوثائق والنشرات الرسمية:
 1. الانتوساي، مؤشرات الدين العام، 2010.
 2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية للمدة (2004-2021).
- ب- الرسائل والاطاريح الجامعية:
 1. حسين، سارة جبر، 2021، تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

